خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء:

إحالة مشروع قانون التدوير الوظيفي إلى لجنة وزارية للمراجعة

تشكيل لجنة لدراسة مشروع قانون السلطة القضائية

صنعاء / سبأ :

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس ، مشروع قانون بشأن نظام التدوير الوظيفي والمقدم من وزير الخدمة المدنية والتأمينات، وأقر إحالة المشروع إلى لجنة وزارية لمراجعته وتقديم تقرير بالنتائج إلى اجتماع قادم .

ويهدف مشروع القانون تطوير الأداء وتحديث وحدات الخدمة العامة وتعزيز الجهود المبذولة لمحاربة الفساد والحيلولة دون انتشاره أو بروز مظاهر فساد جديدة ، وكذلك إحداث حركة وتغيير في مواقع الموظفين استجابة لمتطلبات العمل في ضوء تقارير تقييم الأداء التي تحدد قدرات وكفاءات الموظفين ليتم نقلهم إلى وظائف تتلاءم مع هذه القدرات والاستعدادات لغرض استثمارها للصالح العام .

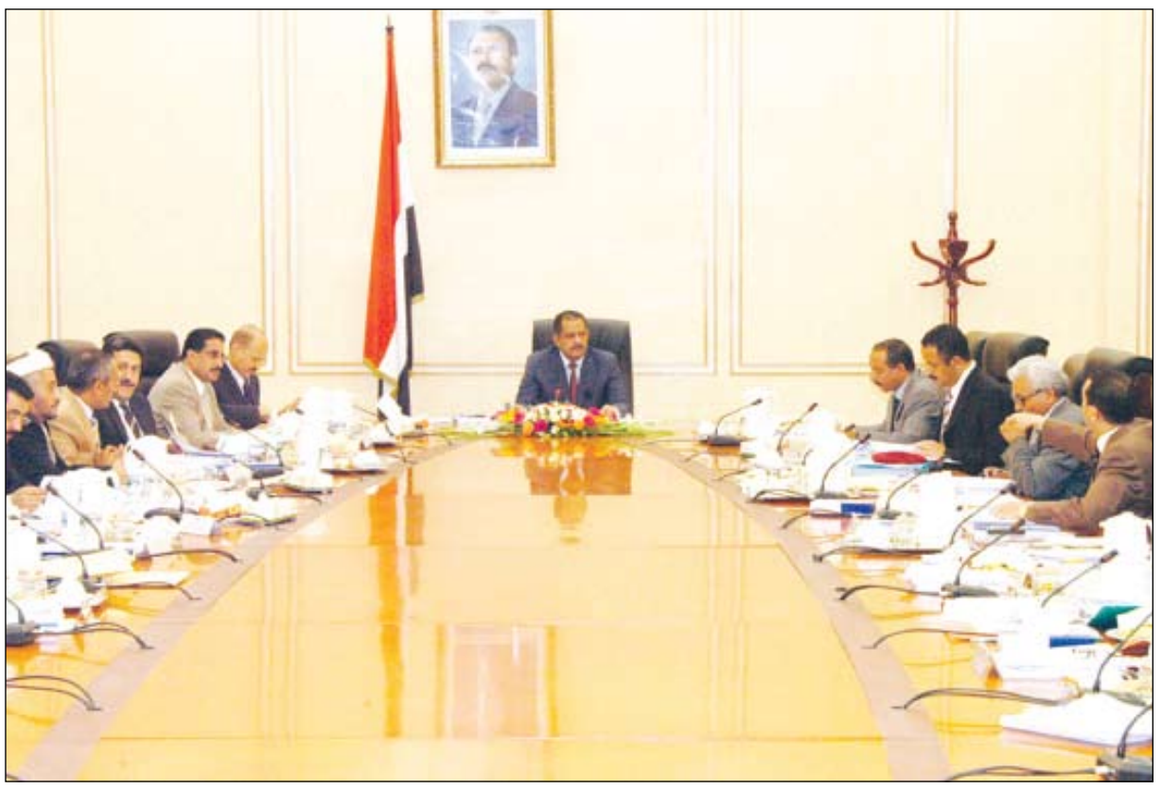

الموافقة على مشروع قرار بشأن اعتماد الحد الأدنى لمعاش بعض متقاعدي الداخلية

إضافة (1 %) إلى الرسوم الجمركية والضرائب على التبغ المستورد أو المصنع محلياً ومشتقاته

الموافقة على اتفاقية التعاون في المجال الصحي الموقعة بين اليمن وتركيا

كما يهدف المشروع إلى تعميم الممارسات الناجحة بين وحدات الخدمة العامة وتسهيل عملية سد النقص النوعي والكمي في القوى العاملة وتهيئة تلك الوحدات للتكيف مع التغيرات السريعة في مجالات العمل ومساعدتها على التجدد الذاتي.

ويقوم مشروع القانون على اعتماد الشفافية في عملية تدوير الوظيفة والمسئولية والمحاسبة والعدالة وعدم التمييز بين الموظفين لأي سبب من الأسباب والنظرة الشمولية للاهتمام بهم ، وكذا المعرفة الواسعة للقيادات الإدارية وضرورة التحلي بالاستقامة والأمانة والأخلاق الحميدة والاستجابة المتكاملة للمشكلات.

وحددت المادة السابعة من المشروع أنه يتم تطبيق القانون على المعينين بقرارات جمهورية في وحدات الخدمة العامة المركزية والمحلية باستثناء وظيفة الوزير أو نائب الوزير وتطبيقه على شاغلي وظائف الإدارة العليا المعينين بقرارات رؤساء مجالس الوزراء والنواب والشورى إلى جانب شاغلي الوظائف الأخرى في مختلف المستويات الوظيفية ابتداء من مدير إدارة وما دون.

كما ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون السلطة القضائية المقدم من وزارة العدل وذلك في إطار خطة الوزارة للعام الجاري تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس على عبد اللّه صالح رئيس الجمهورية، فيما يخص إجراء المزيد من الإصلاحات القضائية المعززة لاستقلال السلطة القضائية وتحديثها ورفع مستوى أدائها باعتبار أن القضاء هو الملاذ الأمن لجميع المواطنين واحد العناصر الهامة والرئيسة للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ضوء مناقشته لمشروع قانون السلطة القضائية اقر مجلس الوزراء ، تشكيل لجنة وزارية لدراسة مشروع القانون وتقديم تقريرها في اقرب فرصة ممكنة في اتجاه يضمن استيعاب كل الجوانب والموضوعات التي من شأنها الرقي بأداء السلطة القضائية وبما ينسجم والنصوص الدستورية والقانونية ذات الصلة بالسلطة القضائية.

من جهة أخرى، وافق مجلس الوزراء على مشروع القرار المقدم من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية بشأن تعديل المادتين (37 و 47 «ب») من قرار رئيس الوزراء رقم 283 لسنة 2001م الخاص بتحديد قيم أوعية الرسوم المحلية من جوازات السفر والأمانات والتأشيرات واكتساب الجنسية إلى لجنة وزارية للمراجعة والرفع إلى المجلس بالنتائج في جلسة قادمة.

كما أحال المجلس مذكرة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية بشأن طلب تعديل قرار مجلس الوزراء رقم 535 لعام 2007م الخاص بتعزيز جودة الخدمات والإجراءات التي تقدمها المرافئ البرية إلى لجنة مماثلة لدراسته من النواحي القانونية والإجرائية والفنية والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الجانب ، وعلى أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس للمناقشة واتخاذ القرار المناسب .

ويهدف التعديلان إلى تنمية الموارد المحلية وتأكيد تكامل الجهود بين جميع الجهات العاملة في المنافذ لتقديم خدمات متميزة للوافدين إلى البلاد.

ووافق المجلس على مشروع تعديل المادة 16 من القانون رقم 26 لسنة 2005م بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره ، حيث ينص التعديل على إضافة نسبة 1 في المائة إلى الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على التبغ المستورد او المصنع محليا ومنتجاته ، وأن يتم تخصيص المبالغ التي سيتم تحصيلها بما في ذلك الغرامات المحددة في القانون وكذا التبرعات والهبات والمساعدات المقدمة لمكافحة التدخين ومعالجة أضراره لمشاريع تحسين مستوى الخدمات الطبية ورفع قدرات وإمكانات المراكز المتخصصة لمكافحة وعلاج أمراض السرطان والقلب والسل وكذلك التوسع في إنشاء مثل هذه المراكز في عدد من المحافظات.

التأكيد على ضرورة الإسراع في تشكيل الهيئة العليا للرقابة على المناقصات

كما وافق المجلس على اتفاقية التعاون في المجال الصحي بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة الجمهورية التركية الموقعة بتاريخ 25 فبراير 2008م في العاصمة التركية أنقره ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة بهذا الشأن.

وتتضمن الاتفاقية آليات التعاون وتطويره في مجالات تبادل المعلومات والخدمات الاستشارية وزيادة فرص التدريب والتطبيق العملي للأطباء والتقنيين في مجالات الأنظمة والمعدات الطبية.

واطلع المجلس على تقرير وزير الاوقاف والارشاد رئيس بعثة الحج حول موسم الحج والعمرة لعام 1428 هـ، والذي تضمن جملة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتنظيم موسم الحج الماضي وتحسين مستوى الخدمات للحجاج والمعتمرين وتمكينهم من أداء مناسك الحج والعمرة بسهولة، وذلك نتيجة دقة الاعداد والتنظيم وتبسيط إجراءات التسجيل وتحديد شروط ومواصفات تكلفة الخدمات التي تقدم للحجاج والمعتمرين في اختيار الوكالات المشاركة في التفويج وفق معايير موضوعية من بين الوكالات المعتمدة لدى وزارة السياحة.

وقد أشاد المجلس بالجهود التي بذلتها الوزارة وبعثة الحج لتنظيم اعمال الحج والعمرة.

وأقر اعطاء القطاع الخاص فرصة للتنافس الكامل على المشاركة في تفويج الحجاج والمعتمرين بنسبة 100 بالمائة ابتداء من العام الحالي 1429هـ وبصورة شفافة .

وأكد على وزارة الاوقاف والارشاد تعزيز دورها في الاعداد والتنسيق والتنظيم لمواسم الحج والعمرة والإشراف والرقابة على الجهات المشاركة في تقديم الخدمات للحجاج والمعتمرين طبقا للائحتها التنظيمية وقرار مجلس الوزراء رقم 227 لسنة 2007م، بشأن تنظيم اعمال الحج والعمرة، إضافة إلى تكليف الوزارة باعداد مشروع لائحة تنظيم تفويج الحجاج والمعتمرين وتقديمها إلى المجلس خلال شهر من تاريخه للمناقشة والاقرار، لما فيه تعزيز الجهود المبذولة لتطوير آلية التفويج وتقديم خدمات جيدة للحجاج والمعتمرين اليمنيين.

واطلع المجلس على مذكرة رئيس اللجنة العليا للمناقصات بشأن نتائج اعمال ورشة العمل الخاصة بتعزيز التواصل المستمر بين اللجنة العليا ولجان المناقصات في الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات رقم 23 لعام 2007م المرحلة الاولى من البرنامج التدريبي والتي شملت ست وزارات وأمانة العاصمة ومحافظة عدن.

وقد ثمن المجلس الجهود التي تبذلها اللجنة العليا للمناقصات وتأثير ذلك على التحسن الجيد في الأداء المتعلق بالمناقصات في كافة الجوانب الإجرائية والفنية ، مؤكدا مساندته لبرنامج العمل التنفيذي الموقع بين اللجنة العليا والجهات التي شملتها المرحلة الاولى من البرنامج التدريبي ، ووجه تلك الجهات اتخاذ الاجراءات التنفيذية كل فيما يخصه ووفقا للخطة والبرنامج المتفق عليه في هذا الشأن.

كما أكد المجلس على ضرورة الاسراع في تشكيل الهيئة العليا للرقابة على المناقصات وكذا اعداد اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات واجراء التغيير الدوري للجان الفرعية لتعزيز الشفافية والحد من الفساد والأخذ بعين الاعتبار اهمية منع تجزئة المناقصات لما تسببه من إرباكات في عملية تنفيذ المشاريع ومن ثم تعثر الكثير منها.

وفيما يتعلق بفعاليات الإخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان عن مشاركته في المؤتمر الدولي الثاني للعد التنازلي الى عام 2015 م بشأن تحقيق أهداف التنمية للألفية المتعلقة بصحة الأم والطفل والمنعقد في جنوب افريقيا خلال الفترة 17-19ابريل الجاري، وعلى تقرير وزير الكهرباء والطاقة بخصوص مشاركته في اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنعقدة في الفترة من 13 - 16 ابريل الجاري بمقر الوكالة الدولية.

شيخ السلاح

فيصل الصوفي

أحد شيوخ القبائل الكبار والأثرياء يصف الحملة الأمنية لمنع حمل السلاح في المدن الكبيرة بأنها تستهدف نزع سلاح القبائل تمهيداً لإذلالهم لاحقا, وشيخ دين كبير هو الآخر ضد الحملة يقول إن منع الناس من حمل السلاح في المدن والقضاء على مشكلة انتشار الأسلحة مضر بالدولة لأن المواطنين لن يتمكنوا من الدفاع عن بلادهم إذا غزت بلادنا جيوش الدول الاستعمارية!.

ومثل هذه السخافات المكشوفة ترد وتنطلي على كثيرين رغم أن نصف متاعب هذه البلاد سببها المسلحون وظاهرة انتشار الأسلحة, باللّه عليكم ما علاقة هذه الحملة بكرامة أو إذلال القبائل؟ وأين وجاهة الدفاع عن المشكلة بأسلوب الغزو من الاستعمار؟

إن السلاح الذي ينتشر بين أبناء القبائل هو سبب القتل اليومي في مناطقهم, ومع ذلك هم أحرار في حمل السلاح والضرب بالمليان ولكن ليفعلوا ذلك بعيداً عنا, الأسلحة الصغيرة بيد المواطنين هي التي تقتل اليوم وكل يوم وليس المدفع, وصاروخ باتريوت وسام يا شيخ.

ويقول الشيخ إن أمريكا التي تملك جيوشها أعتى وأفتك الأسلحة تركت لمواطنيها حق التسلح, ويمكن للمواطن الأمريكي أن يطلب قطعة سلاح فتصله عبر البريد, ولم يذكر الشيخ إن الأسلحة بيد الجيش الأمريكي هي التي جعلت أمريكا قوية في الداخل والخارج, أما الأسلحة التي بيد المواطنين فهي وحدها تقتل في الداخل ومعروف أن أكثر الجرائم التي تستخدم فيها الأسلحة كوسيلة للقتل والاعتداء تسجل في أمريكا بسبب حرية التسلح بينما اليابان حيث هذا غير مسموح إلا بحدود معينة وضوابط مشددة هي أكثر بلاد اللّه أماناً وأقلها جريمة.

جائزة سنوية لأفراد من أنحاء العالم لجهودهم في حماية البيئة

باجمال يتسلم جائزة أبطال الأرض لعام 2008 في مجال حماية البيئة

سنغافورة/ سبأ :

تسلم مستشار رئيس الجمهورية عبد القادر باجمال مساء أمس في سنغافورة جائزة أبطال الأرض لعام 2008م الممنوحة له من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظير جهوده في مجال حماية البيئة والمنجزات التي حققها في هذا المجال.

وفي الحفل الذي أقيم بالمناسبة جرى تكريم الفائزين بهذه الجائزة والتي ضمت إلى جانب باجمال ستة أشخاص هم الأمير «ألبرت الثاني» أمير «موناكو» وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق السيناتور «تيم ويرث»، ورئيسة وزراء نيوزلندا «هيلين كلارك»،و بلقيس عثمان العشا – كبيرة الباحثين في المجلس السوداني الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، وعتيق الرحمن-المدير التنفيذي لمركز الدراسات المتقدمة في بنغلادش، والسيدة «هنرييتا إليزابيث تومبسون»، الوزيرة السابقة لشئون الطاقة والبيئة في بربادوس، تقديرا لجهودهم في مجال حماية البيئة والاهتمام بتكوين البيئة القانونية والمؤسسية في بلدانهم .

وفي كلمته أمام المشاركين في الحفل قال مستشار رئيس الجمهورية عبد القادر باجمال « انه لشرف كبير لي ولوطني أن أقف أمامكم في هذا الاحتفال البهيج والمتميز لاستلام جائزة أبطال الأرض لعام 2008م بعد أن تم اختياري لأكون احد الحاصلين عليها من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة »..

وأعرب عن سعادته في أن يقام هذا الاحتفال في سنغافورة التي تمثل نموذجا رائدا للبيئة النظيفة والراقية والأنيقة وتختزن ثقافة بيئية نمت وترعرعت في ظل حكم رشيد وقيادة رائدة .

وأضاف « أشعر بمسؤولية كبيرة تجاه منحي هذه الجائزة ليس على مستوى بذل الجهود والرفع من شأن قضايا البيئة والتصدي للتحديات البيئية التي تواجهها اليمن في هذا المجال فحسب بل على مستوى الإقليم في منطقة غرب آسيا » .

وأكد باجمال أهمية النهوض المستمر بنشاط المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة والارتقاء بنشاطها المتعدد الأغراض .. منوها بأن التنوع البيئي والتغيرات المناخية المؤثرة عنصر هام في جميع الأنشطة والأعمال الميدانية .

وشدد مستشار رئيس الجمهورية على ضرورة ترسيخ الوعي الشعبي والتعليم والثقافة الواسعة في أوساط الناس لجعل البيئة ثقافة عامة، بما يسهم في خلق بيئة نظيفة وثقافة عامة في العقول والنفوس والسلوك الحي بين الناس بعضهم لبعض والطبيعة بصورة عامة.

ولفت إلى دور الإعلام بكافة أشكاله وقنواته وأساليبه في التأثير على الجمهور باعتباره احد أدوات الاتصال الهامة لخلق تنمية بيئية مستدامة.

وقال باجمال«إن أهم ما تواجهه التنمية البيئية في المنطقة العربية والعالم هو حاجتها إلى السلام باعتباره السبيل الوحيد لجعل التنمية مستمرة ودائمة وجعل الحياة سعيدة ومليئة بالحب والصداقة والتعاون بين الجميع».

وأكد مستشار رئيس الجمهورية في ختام كلمته أن البيئة وحمايتها لا تخص بلدا بعينه أو إقليما بذاته ولكن تخص الناس جميعا في هذا الكون .

هذا وقد حضر حفل التتويج فخامة السيد مأمون عبد القيوم رئيس جمهورية المالديف والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اشيم شفيز ووزير البيئة في جمهورية سنغافورة والسفراء المعتمدون في سنغافورة والقنصل الفخري للجمهورية اليمنية في سنغافورة حلمي بن طالب .

وعقب الحفل عقد مؤتمر صحفي للفائزين بالجائزة أعلن خلاله مستشار رئيس الجمهورية عبد القادر باجمال عن إهدائه لجائزة أبطال الأرض 2008م الممنوحة له إلى فخامة الأخ الرئيس علي عبد اللّه صالح رئيس الجمهورية الذي كان له الفضل الكبير في توجيه الحكومة بإعطاء البيئة وحمايتها الأهمية القصوى استشعارا منه بان التنمية الشاملة لا تستقيم قواعدها الاجتماعية والإنسانية إلا بالارتباط الكامل مع شروط التوازن البيئي المطلوب.

وقال: «في ضوء تلك التوجيهات نفذت الحكومة مشاريع بيئية كبرى وهامة منها مشروع السائلة في أمانة العاصمة ومشروع القناة في مدينة المكلا (مشروع الخور) , وكذا المشاريع المنفذة في ارخبيل سقطرى والتي أصبحت كلها معالم مهمة في مجال حماية البيئة والاهتمام بها وتطوير البنى الأساسية التي جعلت من هذه المشاريع حقيقة موضوعية متجسدة وذات تأثير بيئي وتنموي للسكان».

وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعلن أواخر يناير الماضي عن فوز مستشار رئيس الجمهورية - أمين عام المؤتمر الشعبي العام عبد القادر باجمال بجائزة «أبطال الأرض» لعام 2008م، إلى جانب ستة أشخاص آخرين حققوا منجزات بيئية وتركوا بصماتهم في مجال حماية البيئة عبر الكوكب.

وقال البرنامج في بيان أصدره بهذا الشأن إن : «باجمال كان له تأثيراً رائداً حقاً على حماية البيئة في اليمن الذي يواجه تحديات خطيرة من قلة المياه والتصحر.»

عبدالقادر باجمال

وأعتبر البرنامج أن الحكومة اليمنية أسهمت إسهاما حقيقيا في جعل قضية البيئة ترتقي إلى المستوى الموازي لمفاهيم التنمية الشاملة، حيث تم إنشاء وزارة مختصة للبيئة، إلى جانب إصدار حزمة من القوانين والأنظمة التي تؤكد الأهمية الخاصة لموضوعات البيئة، وكذا وضع البرامج المؤسسية والعملية لتنمية الجزر وحماية السواحل اليمنية من أي أعمال أو تصرفات تضر بالبيئة ليس فقط على المستوى الوطني ولكن على المستوى الإقليمي أيضا.

وأكد البرنامج أن الجمهورية اليمنية تعاملت مع مواضيع البيئة باعتبارها ليست مشكلة محلية ولكنها بالدرجة الأساسية مشكلة إقليمية ينبغي التعاون بصددها مع جميع الدول المحيطة فأصبحت اليمن عضوا مهما في التجمع الإقليمي الخاص بحماية البيئة .

وأشار البيان إلى أن باجمال وأثناء الفترة التي أمضاها وزيراً ثم رئيساً للوزراء, استحدث وزارة للمياه والبيئة في اليمن وهيئة لحماية البيئة، وطلب تمويلا وطنيا لصون البيئة والإدارة المستدامة للمياه، ونفذ سلسلة من السياسات البيئية الجديدة الرائدة في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط.

وقال البرنامج في حيثيات منح الجائزة : « لقد نسق باجمال أيضاً لصون الطبيعة في ارخبيل سُقطرى باعتبارها موقعاً ذا أهمية عالمية بالنسبة إلى التنوع البيولوجي، وتحت رعايته كذلك خرج إلى الوجود صندوق حفظ طبيعة سُقطرى، وأدرجت سقطرى في قائمة اليونسكو لمنجزات (الإنسان والغلاف الحيوي) عام 2003 «.

ولفت البيان إلى أن من بين منجزات عبد القادر باجمّال الأخرى دعمه لإعلان عدة مناطق بحرية وبرية مناطق محمية في اليمن، وإنشاءه هيئة حكومية لتنمية الجزر اليمنية مع تركيزه على حفظ الموارد البحرية.

وأكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن كل هذه المشاريع إلى جانب ما أنجزه باجمال من عمل في قطاع المياه في اليمن، تقدم أمثلة رئيسية ناصعة للوعي البيئي في منطقة تكتسب قضايا المياه وصونها فيها أهمية حيوية تتزايد مع وجود عالم يقيده مناخه.

وبحسب البرنامج فان جائزة (أبطال الأرض) تمثل اعترافا بمنجزات أفراد من كل منطقة من مناطق العالم الإقليمية أبدوا تجليا بدرجة استثنائية من القيادة في المسائل البيئية.

وأوضح أن اختيار باجمال كان من بين المرشحين عن منطقة غرب أسيا لنيل هذه الجائزة. وأكد بيان برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن جميع الفائزين بالجائزة كان لهم مبادرات بارزة في مجالات عديدة مختلفة تراوحت بين رسم السياسة البيئية وإجراء أكثر البحوث تقدماً، مع تركيز خاص على التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ.

يشار إلى أن (أبطال الأرض) جائزة بيئية دولية أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2004م. وتكرم هذه الجائزة السنوية أفراداً من أنحاء الكرة الأرضية ممن قدموا مساهمات كبيرة ومسلماً بها، سواء على نطاق عالمي أو إقليمي في حماية بيئة الأرض والموارد الطبيعية وإداراتها المستدامة.

ويتولى اختيار الفائزين من بين المرشحين فريق مؤلف من كبار المسئولين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة،مع مداخلات من المكاتب الإقليمية للبرنامج.